

حماية المال العام في ظل قانون النزاهة ومكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية: دراسة كمية

إعداد الطالب/

نايف سعيد الأكلبي

الرقم الجامعي/

242000356

إشراف/

العام الدراسي

2025

قائمة المحتويات:

2.....	المقدمة
3.....	مشكلة الدراسة
4.....	أهمية الدراسة
5.....	أهداف الدراسة
6.....	تساؤلات الدراسة
7.....	فرضيات الدراسة
8.....	الدراسات السابقة
10	المنطلقات النظرية للدراسة
12	المنهجية وطرق البحث
13	أدوات الدراسة
15	حدود الدراسة
16	المراجع

المقدمة

تعد قضية حماية المال العام من القضايا المحورية التي تشغل اهتمام الحكومات والمجتمعات على حد سواء، لما لها من ارتباط مباشر باستقرار الدولة، وفعالية مؤسساتها، واستدامة نموها الاقتصادي والاجتماعي. فالمال العام يمثل الثروة الوطنية التي تُبنى بها البنى التحتية، وتُمول بها الخدمات العامة، وتُحقق بها العدالة الاجتماعية، وبالتالي فإن أي مساس به يُعد انتهاكًا صارخًا لحقوق الأجيال الحاضرة والمقبلة. وفي ظل التحديات الاقتصادية المتصاعدة والمتغيرات الإقليمية والدولية، بات من الضروري أن تُعزز الدولة أدواتها الرقابية، وتطور تشريعاتها، وتبني منظومة فاعلة لمكافحة الفساد الذي يُعد التهديد الأكبر لاستقرار المال العام، وأحد الأسباب الرئيسية في تآكل ثقة المواطن في مؤسسات الدولة (Clark، 2018).

لقد أدركت المملكة العربية السعودية، في ظل رؤيتها الطموحة 2030، أهمية التصدي لمظاهر الفساد، ليس فقط باعتباره خطرًا على المال العام، وإنما لأنه يمثل عائقًا جوهريًا أمام التنمية المستدامة، ويؤثر سلبيًا على مناخ الاستثمار، ويهدد الشفافية والنزاهة التي تُعد من المبادئ الجوهرية لأي منظومة حوكمة رشيدة. ومن هذا المنطلق، أولت القيادة السعودية اهتمامًا بالغًا بتعزيز الشفافية والمساءلة، حيث تم إنشاء عدد من الأجهزة الرقابية، وعلى رأسها هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة)، التي أنيط بها متابعة قضايا الفساد الإداري والمالي في الجهات الحكومية وغير الحكومية، والعمل على كشفها، والتحقيق فيها، واسترداد ما يمكن من الأموال التي تم الاستيلاء عليها بطرق غير مشروعة. وقد تزامن ذلك مع تحديث الأنظمة القانونية ذات العلاقة، مثل نظام مكافحة الرشوة، ونظام حماية المال العام، وغيرها من التشريعات التي تهدف إلى ردع المتجاوزين، وتحصين المال العام من التعدي أو الإهدار (Handoyo، 2024).

وعلى الرغم من الإنجازات البارزة التي حققتها المملكة في هذا السياق، سواء على المستوى التشريعي أو المؤسسي، إلا أن الحاجة لا تزال قائمة لتقييم فعالية تلك الجهود بصورة علمية موضوعية تعتمد على البيانات والإحصاءات، وليس فقط على التصورات النظرية. وهنا تبرز أهمية هذه الدراسة التي تتخذ من المنهج الكمي إطارًا لتحليل واقع حماية المال العام في ظل منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية. فالدراسة تسعى إلى فهم طبيعة العلاقة بين التدخلات الحكومية الرقابية، ومعدلات الفساد المالي، ومدى تأثير حماية المال العام بهذه التدخلات،

مستندة إلى بيانات رسمية وتقارير دورية صادرة عن الجهات الرقابية داخل المملكة، وكذلك إلى بعض المؤشرات الدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد (Schreiner، 2024).

كما تنطلق هذه الدراسة من إشكالية رئيسية تتمثل في التساؤل عن مدى فاعلية الإجراءات القانونية والرقابية المتخذة في حماية المال العام في المملكة، وما إذا كانت تلك الإجراءات قد أسهمت فعليًا في خفض معدلات الفساد المالي وتحقيق مبادئ الشفافية والنزاهة في التعامل مع المال العام. وتهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم النجاحات التي تحققت، وكذلك على أبرز التحديات والعوائق التي لا تزال تقف في طريق تحقيق الحوكمة الرشيدة، إضافة إلى تقديم توصيات مبنية على تحليل كمي دقيق تسهم في تعزيز الأداء المؤسسي وتحسين جودة العمل الرقابي (Sari، 2023).

إن أهمية هذه الدراسة لا تقتصر فقط على بعدها الأكاديمي، بل تمتد إلى بعدها العملي والتطبيقي، إذ إنها تقدم مرجعًا علميًا يساعد صناع القرار والمهتمين بالشأن العام في فهم أعمق لمستوى الحماية المتوفر للمال العام، ومدى كفاءة الأدوات التشريعية والتنفيذية في مكافحة الفساد. كما يمكن أن تسهم مخرجات الدراسة في تطوير السياسات العامة المتعلقة بالحفاظ على الموارد الوطنية وتعزيز كفاءة إنفاقها، بما يتماشى مع التوجهات الوطنية والإصلاحية التي تنتهجها المملكة في ظل قيادتها الرشيدة. وعليه، فإن الدراسة تضع نفسها في موقع مسؤولية علمية لتقديم قراءة تحليلية كمية دقيقة للواقع، مبنية على أسس موضوعية، توازن بين النظرية والتطبيق، وبين الرؤية الطموحة والمعطيات الواقعية.

مشكلة الدراسة

تمثل حماية المال العام إحدى القضايا الجوهرية التي تواجهها الدول في سعيها لتحقيق الاستقرار المالي والإداري، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، غير أن هذه الحماية كثيرًا ما تتعرض للتهديد بفعل تنامي مظاهر الفساد المالي والإداري، والتي تؤدي إلى استنزاف الموارد العامة، وإضعاف فعالية الإنفاق الحكومي، وتقويض ثقة المواطن في مؤسسات الدولة. وفي هذا السياق، ورغم ما تبذله المملكة العربية السعودية من جهود حثيثة وممنهجة في مجال مكافحة الفساد عبر تفعيل القوانين والأنظمة ذات الصلة، وتوسيع صلاحيات الجهات الرقابية وعلى رأسها هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة)، لا تزال هناك تساؤلات مطروحة حول مدى فاعلية هذه التدخلات على أرض الواقع في الحد من التعدي على المال العام وضمان كفاءته في خدمة التنمية، خصوصًا في ظل التحولات الكبرى التي تمر بها المملكة

ضمن رؤية 2030، والتي تضع ضمن أهدافها تحسين الحوكمة وتعزيز الشفافية والمساءلة. وتكمن مشكلة الدراسة في التحدي المزدوج المتمثل، من جهة، في تنوع وتطور أساليب الفساد التي تستهدف المال العام بطرق مباشرة وغير مباشرة، ومن جهة أخرى، في مدى قدرة الإطار القانوني والمؤسسي الحالي على التصدي لتلك الممارسات بصورة فعّالة ومستدامة، لا سيما في ظل غياب دراسات كمية كافية ترصد تأثير هذه السياسات بشكل علمي موثوق. وبناءً على هذه الإشكالية العامة، تنبثق الحاجة الملحة إلى تحليل علمي يعتمد على المنهج الكمي لقياس العلاقة بين فعالية جهود النزاهة ومكافحة الفساد في المملكة، ومدى انعكاسها الفعلي على حماية المال العام، الأمر الذي يقود إلى بلورة السؤال الرئيسي للدراسة على النحو التالي: إلى أي مدى تسهم جهود هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية في حماية المال العام من منظوركمي؟

أهمية الدراسة

- أولاً: الأهمية العلمية

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في كونها تسعى إلى معالجة واحدة من القضايا الحيوية في مجال الحوكمة والإدارة العامة، وهي قضية حماية المال العام، وذلك من خلال منظور كمّي يُعد نادراً في البحوث العربية المعنية بهذا المجال. فغالبيتها الدراسات السابقة تناولت موضوع الفساد والرقابة المالية من زوايا وصفية أو تحليلية بحثية، دون أن تعتمد بشكل منهجي على أدوات التحليل الكمي الذي يُمكنه تقديم نتائج دقيقة قابلة للقياس والمقارنة. وهنا تبرز مساهمة هذه الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية من خلال تقديم نموذج تطبيقي يعتمد على بيانات واقعية صادرة عن مؤسسات رسمية، مثل هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة)، مما يمنح البحث مصداقية وموضوعية علمية عالية.

كما أن الدراسة تدمج بين الأطر النظرية للقوانين والأنظمة المعنية بمكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية، وبين التطبيق العملي لتلك القوانين، ما يفتح الباب أمام باحثين آخرين لمواصلة البحث في هذا الاتجاه باستخدام مناهج كمية أو مختلطة. ومن جهة أخرى، فإن هذه الدراسة تسد ثغرة واضحة في مجال البحث العلمي المتعلق بقياس أثر السياسات الرقابية والتشريعات القانونية على فعالية حماية المال العام، مما يجعلها مرجعاً يمكن الاعتماد عليه لاحقاً في صياغة أبحاث مقارنة سواء على مستوى دول الخليج أو على المستوى العربي والإقليمي (Hamelin، 2020).

- ثانيًا: الأهمية العملية

تتجلى الأهمية العملية للدراسة في ارتباطها المباشر بواقع السياسات العامة والإصلاحات الحكومية التي تشهدها المملكة العربية السعودية، لا سيما في ظل التوجهات الجديدة التي أطلقتها رؤية السعودية 2030، والتي تضع مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة في صميم استراتيجياتها الوطنية. ومن هذا المنطلق، فإن الدراسة تقدم أداة تحليلية كمية لصناع القرار، تُمكنهم من تقييم فعالية الإجراءات القانونية والرقابية القائمة، ومدى تأثيرها الفعلي في الحد من مظاهر الفساد المالي والإداري، وحماية المال العام من الاستنزاف أو الإهدار.

كما أن الدراسة تتيح للمسؤولين في الجهات الرقابية، والهيئات الحكومية، والمجالس التشريعية، الاطلاع على مؤشرات وأرقام توضح العلاقة بين أداء الأجهزة الرقابية، وحجم الأموال المحمية أو المستردة، ما يُسهم في إعادة توجيه السياسات وفقًا لأولويات قائمة على بيانات موثوقة. ومن الجوانب العملية أيضًا، أن نتائج الدراسة يمكن أن تُستخدم لتصميم برامج تدريبية مهنية للكوادر العاملة في مجال الرقابة والمحاسبة، وتطوير اللوائح التنفيذية لأنظمة مكافحة الفساد استنادًا إلى نتائج دقيقة، وليس مجرد تقديرات نظرية.

إن نشر هذه الدراسة سيسهم في رفع مستوى الوعي العام حول أهمية حماية المال العام، ويدعم جهود التثقيف المؤسسي والمجتمعي بمخاطر الفساد، ويحفز على تعزيز ثقافة المساءلة والمحاسبة داخل مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية. وبالتالي، فهي لا تقدم فقط نتائج تحليلية، بل أيضًا توصيات عملية قابلة للتطبيق، تخدم أهداف التنمية الإدارية والمالية في المملكة (Al-Ghamdi، 2024).

أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي:

- تسعى هذه الدراسة إلى قياس مدى فعالية جهود هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية في حماية المال العام، من خلال منهج كمي يعتمد على تحليل البيانات الرسمية والمؤشرات ذات الصلة، بهدف تقييم أداء المنظومة الرقابية ومدى تأثيرها على الحد من الفساد المالي والإداري.

الأهداف الفرعية:

1. تحليل الإطار القانوني والتنظيمي المعتمد في المملكة العربية السعودية لحماية المال العام، وخاصة ما يتعلق بقوانين النزاهة ومكافحة الفساد، وتحديد مدى شموليتها وفعاليتها.
2. دراسة وتحليل البيانات الكمية المرتبطة بقضايا الفساد المالي، التي تم ضبطها أو التحقيق فيها من قبل هيئة الرقابة ومكافحة الفساد خلال فترة زمنية محددة، وتقييم أثرها على المال العام.
3. قياس العلاقة بين تدخلات هيئة الرقابة ومكافحة الفساد ومعدلات استرداد الأموال العامة أو تقليص الهدر المالي، وتحديد مدى تحقق الأثر المباشر لتلك التدخلات.
4. تحليل العوامل المؤثرة في فاعلية حماية المال العام، مثل المتغيرات الإدارية، الاقتصادية، والاجتماعية، التي قد تؤثر على انتشار الفساد أو الحد منه.
5. تقديم توصيات واقعية وعملية مبنية على نتائج التحليل الكمي، من شأنها دعم صانعي القرار في تعزيز كفاءة المنظومة الرقابية وتطوير السياسات العامة المرتبطة بحماية المال العام.

تساؤلات الدراسة

السؤال الرئيسي:

- إلى أي مدى تسهم جهود هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية في حماية المال العام من منظور كمي؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما مدى كفاءة وفعالية الإطار القانوني والتنظيمي في المملكة العربية السعودية في حماية المال العام من الفساد المالي والإداري؟
2. ما حجم قضايا الفساد المالي التي تم ضبطها أو التحقيق فيها من قبل هيئة الرقابة ومكافحة الفساد خلال فترة زمنية محددة، وما أثرها على المال العام؟
3. إلى أي مدى ساهمت تدخلات هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في استرداد الأموال العامة أو تقليل نسبة الهدر المالي؟
4. ما العوامل الإدارية أو الاقتصادية أو الاجتماعية التي تؤثر في مستوى فاعلية حماية المال العام في المملكة؟

5. ما التوصيات التي يمكن استخلاصها من نتائج الدراسة لتعزيز أداء منظومة مكافحة الفساد وتحسين حماية

المال العام؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جهود هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية وبين مستوى حماية المال العام.

الفرضيات الفرعية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة الإطار القانوني والتنظيمي في المملكة وبين فعالية حماية المال العام.

2. تؤثر زيادة عدد قضايا الفساد المالي المكتشفة من قبل هيئة الرقابة ومكافحة الفساد تأثيراً مباشراً على حجم الأموال العامة المحمية أو المستردة.

3. تُسهم تدخلات هيئة الرقابة ومكافحة الفساد بشكل ملحوظ في خفض نسبة الهدر المالي داخل الأجهزة الحكومية.

4. توجد علاقة بين العوامل الاقتصادية (مثل حجم الإنفاق العام أو مستوى الدخل القومي) ومستوى فعالية حماية المال العام.

5. تُساهم الإجراءات التوعوية والوقائية التي تتبناها هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في تعزيز ثقافة النزاهة داخل المؤسسات العامة، مما يؤدي إلى حماية أكبر للمال العام.

الدراسات السابقة

الفساد معضلة مستمرة تواجه المجتمعات وتتجلى بشكل مختلف في كل دولة وحضارة. ولهذه الظاهرة عواقب وخيمة على الاقتصاد والمجتمع. وبعد توضيح المناهج المختلفة للفساد، تسلط دراسة (Barafi، 2022) الضوء على أنواع الفساد وأسبابه. ويمكن أن تكمن مصادر الفساد في ضعف سيادة القانون والقضاء ونظام الرقابة الداخلية وانخفاض الأجور (سومف، وأراجي، وكرومبتون، 2016). كما تدرس هذه الورقة أدوات مكافحة الفساد المهمة مثل المنظمات الدولية والإقليمية والهيئات الحكومية وغير الحكومية. وتهدف إلى مراجعة حالة الفساد على المستوى الوطني وكيف تصدرت الأردن والعراق للفساد من خلال تحليل بيانات التقارير التي نشرتها منظمة الشفافية والسلطات المحلية: هيئة النزاهة ومكافحة الفساد الأردنية وهيئة النزاهة الاتحادية العراقية. والهدف هو إظهار ما فعلته هذه الدول على المستوى المحلي للوفاء بالمتطلبات الدولية للحد من الفساد. توصلت هذه الدراسة إلى أن معظم قوانين مكافحة الفساد هي قوانين لإنشاء هيئات وإدارات مختصة، ولكنها ليست قوانين خاصة بمكافحة جرائم الفساد. علاوة على ذلك، ورغم انضمام العراق والأردن إلى اتفاقيات دولية وإقليمية لمكافحة الفساد، إلا أنهما لم ينجحا في الحد منه بشكل كامل. وتتمثل التوصيات الرئيسية المستندة إلى هذه النتائج في تعزيز دور هيئات الرقابة الدولية والمحلية، وتطبيق القوانين المكتوبة، وتعزيز التعاون بين الهيئات. ويجب على الدول العربية وضع سياسات واستراتيجيات عامة واضحة لمكافحة الفساد.

في عام 2015، أجرت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) مسحًا لتقييم الفساد في المملكة العربية السعودية. ومن هذا المسح، تجدر الإشارة إلى نتيجتين رئيسيتين. أولاً، يكشف المسح أن ممارسة الوساطة كانت أكثر ممارسات الفساد انتشارًا في المجتمع السعودي، حيث شكلت حوالي 62% من هذه الممارسات. تُظهر هذه النتيجة أنه من الضروري دراسة هذه الممارسة ليس فقط كمسألة قانونية، ولكن أيضًا كمسألة اجتماعية. وبناءً على ذلك، يُخصص الجزء الأول من هذه الرسالة لتقديم تحليل قانوني واجتماعي لممارسة الوساطة. ومن النتائج المهمة الأخرى لمسح نزاهة أن حوالي 81% من المشاركين عزوا انتشار الفساد في المملكة العربية السعودية إلى تعقيد الإجراءات وطبيعة القوانين القديمة. وفي ضوء هذه النتيجة، يقوم الجزء الأخير من هذه الأطروحة بتقييم قانون مكافحة الرشوة، وهو أحد الأدوات القانونية الرئيسية لمكافحة الفساد، والأحكام القانونية الأخرى التي تتقاطع معه من أجل تسليط الضوء

على القضايا التي قد تعيق تطبيق قانون مكافحة الرشوة والتي تشكل بالتالي عوامل قانونية تعزز الفساد (Alshalan, 2017).

هدفت دراسة (Ahmed, 2021) إلى دراسة التشريعات واللوائح السعودية لمكافحة الاحتيال، وذلك لمعرفة مدى اتساق النظام القانوني في المملكة، الذي يغلب عليه الطابع الإسلامي، مع مجموعة واسعة من المخالفات الجنائية والاقتصادية. وُصفت القوانين الرئيسية المتعلقة بالاحتيال، ودُرست أنواعه المتعددة، لتحقيق هذا الغرض. كما استلزم البحث دراسة المنظور الإسلامي للخداع والاحتيال. وكشف التحليل أن الشريعة الإسلامية، المعنية بحماية الملكية، تُجرّم وتعاقب الأفراد الذين يكسبون ثروتهم بطرق غير مشروعة، إلا أن طبيعة العقوبات متروكة لتقدير الحكام والقضاة. وبناءً على ذلك، سنّ المشرعون السعوديون مجموعة من التدابير لمكافحة الاحتيال. ودُرست هذه القوانين لمعرفة مدى فعاليتها في معالجة الجرائم الاقتصادية في المملكة. يُرسي تشريع مكافحة الاحتيال إطاراً قانونياً وتنظيماً متوافقاً مع الشريعة الإسلامية للتعامل مع الاحتيال والجرائم الاقتصادية، بهدف حماية المصلحة العامة، والحفاظ على النزاهة، وتنظيم اقتصاد المملكة. الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو استكشاف التحديات والمخاطر المرتبطة بتطبيق قوانين مكافحة الاحتيال في سياق مبادئ العدالة الإسلامية. وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تحديد طبيعة المشكلة وتحليل الأدلة المجمعة. ونظراً لنقص البيانات الثانوية والقيود الصارمة التي تحكم الإبلاغ عن حوادث الاحتيال في المؤسسات المالية السعودية، لم يكن من الممكن اختبار فرضيات الدراسة بشكل موضوعي، نظراً لبعد جميع الافتراضات المتعلقة بنتائج البحث.

ركزت دراسة (Tarawneh, 2023) على تقييم الوظيفة الرقابية لديوان المحاسبة الأردني في حماية المال العام. حلل البحث الإطار القانوني الذي يحكم ديوان المحاسبة، واستقلاليتة، ودوره ضمن الهيكل التنظيمي للدولة، وشروطه ومبادئه وإجراءاته المحددة. كما ركز البحث على منع الجرائم الإلكترونية في مجال الرقابة المالية. ولتحقيق هذا الغرض، ركزت الدراسة على التشريعات ذات الصلة بمكافحة الجرائم الإلكترونية. وحددت الدراسة نطاق صلاحياته في منع إساءة استخدام المال العام، بالإضافة إلى الإطار القانوني الذي يحكم مسؤولياته الرقابية، بهدف تحديد أي ثغرات قانونية قد تُمكن من ارتكاب مخالفات مالية في الأردن. ودرس البحث النصوص القانونية والآراء الفقهية من خلال وصف وتحليل الوقائع والأحداث بمنهجية علمية. واعتمد البحث على التحليل المنطقي ضمن منهج وصفي تحليلي مقارنة، وعرض أحكاماً مفصلة في بعض التشريعات المقارنة ضمن نطاق الدراسة. ولتحقيق هذا الهدف، استخدم منهج

نوعي ثانوي لجمع البيانات من مصادر أولية وثانوية مختلفة. وأخيرًا، تم تحليل المحتوى. كشفت نتائج الدراسة أن استقلال ديوان المحاسبة الأردني غير مُعرّف بالكامل في القانون، مما يؤدي إلى قصوره. ومع ذلك، لوحظ عدم وجود هيكل قانوني مُحدد يتناول الجرائم الإلكترونية داخل ديوان المحاسبة، على الرغم من وجود لوائح أخرى لمكافحة الجرائم الإلكترونية في الأردن. يرتبط الديوان إداريًا برئيس الوزراء، بينما يرتبط وظيفيًا بالسلطة التشريعية فيما يتعلق بنتائج أنشطة التدقيق المالي. في الوقت نفسه، أشارت الدراسة، من بين إجراءات أخرى، إلى أهمية تقديم المساعدة القانونية لديوان المحاسبة. يُعتبر الديوان جهة رقابية مالية أساسية في الأردن، وينبغي أن يُطبق تدابير مساءلة فعّالة للحد من المخالفات. وفي هذا الصدد، من الضروري تطبيق إطار قانوني صارم لمكافحة الجرائم الإلكترونية.

المنطلقات النظرية للدراسة

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من المنطلقات النظرية التي تُشكل الإطار الفكري والمنهجي لفهم موضوع حماية المال العام في سياق جهود مكافحة الفساد داخل المملكة العربية السعودية. وتشكل هذه المنطلقات الأساس الذي تُبنى عليه الفرضيات، وتُفسر في ضوءه النتائج. وهي تشمل النظريات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تفسر الفساد، وكذلك الأطر القانونية والإدارية التي تحدد كيفية إدارة المال العام، ومفاهيم الشفافية والمساءلة والنزاهة. وفيما يلي عرض لأبرز هذه المنطلقات.

- أولاً: نظرية الفساد (Corruption Theory)

تُعد نظرية الفساد إحدى الركائز الأساسية التي تستند إليها هذه الدراسة، حيث تفسر كيف ولماذا ينشأ الفساد في المؤسسات العامة، وما هي العوامل التي تؤدي إلى انتشاره أو الحد منه. ووفقًا لهذه النظرية، يُنظر إلى الفساد على أنه نتيجة لاختلال العلاقة بين السلطة العامة والرقابة، حيث تتيح السلطة غير الخاضعة للمساءلة فرصًا للإثراء غير المشروع واستغلال النفوذ. كما تؤكد النظرية على أهمية البيئة المؤسسية والقانونية في منع الفساد، وتربطه بمستويات التنمية، وكفاءة المؤسسات، ومدى استقلالية الجهات الرقابية. وتُستخدم هذه النظرية في الدراسة لتفسير السلوكيات الفاسدة التي تهدد المال العام، وفهم العوامل البنيوية التي تُمكنها أو تكبحها.

- ثانيًا: نظرية الوكالة (Agency Theory)

تُعد نظرية الوكالة من النظريات المفيدة جدًا في تحليل العلاقة بين الجهات المفوضة بإدارة المال العام (الوكلاء)، مثل المسؤولين والموظفين العموميين، وأصحاب المصلحة (الموكلين) وهم المواطنون أو الدولة ككل. وتفترض هذه النظرية أن هناك تضاربًا في المصالح بين الطرفين، مما يؤدي إلى انحراف بعض الوكلاء عن تحقيق المصلحة العامة لتحقيق منافع شخصية. وفي هذا السياق، توضح هذه النظرية أهمية وجود نظم رقابة صارمة، وآليات فعالة للمساءلة، للحد من هذا الانحراف وضمان الالتزام بقواعد النزاهة. وتعتمد الدراسة على هذه النظرية في تفسير ظاهرة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات العامة، وتسليط الضوء على دور الرقابة في تقليل فجوة الثقة بين المواطنين والمؤسسات (Hendrastuti, 2023).

- ثالثًا: نظرية الحوكمة (Governance Theory)

تُعتبر نظرية الحوكمة من المنطلقات الأساسية التي تركز عليها هذه الدراسة، لا سيما في ظل التحول المؤسسي والإداري الذي تشهده المملكة العربية السعودية ضمن رؤية 2030. فالحوكمة الجيدة تعني وجود آليات واضحة لاتخاذ القرار، ومشاركة أصحاب المصلحة، وتكامل الأدوار، والالتزام بالشفافية، والمساءلة، والعدالة. وتُستخدم مفاهيم الحوكمة في هذه الدراسة لتفسير كيفية إدارة المال العام بكفاءة، والآليات المؤسسية الكفيلة بحمايته من التعدي أو الإهدار، كما تستند الدراسة إلى ممارسات الحوكمة لتقييم أداء الأجهزة الرقابية مثل هيئة نزاهة، ومدى تكاملها مع الجهات الحكومية الأخرى في منظومة حماية المال العام (Ali, 2023).

- رابعًا: الإطار القانوني والنظامي

يمثل الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية أحد أهم المنطلقات النظرية لهذه الدراسة، باعتباره المحدد الأساسي للعلاقة بين الأفراد والمال العام، وهو الذي ينظم آليات الصرف، والرقابة، والمحاسبة، والعقوبات. وقد شهد النظام السعودي في السنوات الأخيرة تطورات كبيرة شملت تحديثات في أنظمة مكافحة الفساد، مثل نظام مكافحة الرشوة، ونظام مباشرة الجرائم الجنائية، ونظام حماية المال العام، وغيرها. وتُعزز هذه الأنظمة من فعالية الإجراءات الوقائية والعقابية لمكافحة الفساد، وتُمثل الإطار المرجعي الذي تنطلق منه الدراسة لتقييم مدى كفاية هذه القوانين في تحقيق الحماية المطلوبة للأموال العامة (Al-Qahtani, 2023).

- خامسًا: مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة

تُعد مفاهيم الشفافية والنزاهة والمساءلة من الأسس النظرية التي تقوم عليها منظومة مكافحة الفساد وحماية المال العام في أي دولة، وهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالثقة العامة ومصداقية المؤسسات. فالشفافية تعني أن تكون المعلومات المتعلقة بالإنفاق العام والإجراءات المالية متاحة وواضحة للجميع، والنزاهة تعني التزام الموظف العام بالقيم الأخلاقية وتجنب تضارب المصالح، بينما تشير المساءلة إلى خضوع الجميع للمحاسبة وفق القانون. وتعتمد الدراسة على هذه المبادئ في بناء تصور شامل عن البيئة المؤسسية في المملكة، ومدى التزام الجهات العامة بهذه المبادئ في ممارساتها اليومية، وتأثير ذلك في تحقيق الهدف المنشود من حماية المال العام (Irvita، 2025).

المنهجية وطرق البحث

- أولاً: المنهج المستخدم في الدراسة

سوف تعتمد هذه الدراسة على المنهج الكمي باعتباره الأنسب لتحقيق أهداف البحث، حيث سيتم من خلاله قياس مدى فاعلية جهود هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في حماية المال العام. هذا المنهج سيُتيح تحويل الظواهر الاجتماعية والإدارية المتعلقة بالفساد إلى متغيرات كمية قابلة للقياس، مما سيمكن الباحث من تحليل البيانات إحصائياً لاستخلاص أنماط العلاقة بين المتغيرات المختلفة.

سيتم استخدام أدوات تحليل إحصائية مثل التكرارات والنسب والانحدار الخطي، لتعزيز موضوعية النتائج وتوفير قاعدة علمية تُسهم في صياغة توصيات مبنية على أدلة واضحة. كما ستمكّن الدراسة من مقارنة أداء الهيئة الرقابية على مدى فترة زمنية محددة، وتحليل تطور مؤشرات الفساد المالي ومعدلات استرداد الأموال.

- ثانياً: أدوات جمع البيانات

سوف تُستخدم في الدراسة عدة أدوات لجمع البيانات، منها:

1. البيانات الإحصائية الرسمية؛ سيتم جمع بيانات رقمية من مصادر موثوقة مثل هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، والهيئة العامة للإحصاء، ووزارة المالية، تتضمن معلومات حول عدد قضايا الفساد، قيمة الأموال المستردة، ومؤشرات الأداء الرقابي.

2. تحليل التقارير الدولية؛ سٌستخدم بعض التقارير العالمية ذات الصلة مثل مؤشر مدركات الفساد الصادر

عن منظمة الشفافية الدولية، لمقارنة واقع المملكة عربياً ودولياً.

3. التحليل الوثائقي؛ سيتم دراسة الأنظمة والقوانين المنظمة لحماية المال العام مثل نظام مكافحة الرشوة

ونظام حماية المال العام، وربطها بنتائج التطبيق العملي لتلك القوانين.

ثالثاً: أساليب تحليل البيانات

سيتم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية عبر برامج متخصصة مثل SPSS أو Excel،

وستشمل:

- التحليل الوصفي؛ لعرض التوزيع الزمني والجغرافي لقضايا الفساد، وأرقام الأموال المستردة، وعدد المسؤولين الخاضعين للتحقيق.

- التحليل المقارن؛ لقياس الفروق بين السنوات المختلفة أو المناطق في مؤشرات الفساد.

- تحليل الارتباط والانحدار؛ لاختبار الفرضيات التي تربط بين جهود مكافحة الفساد ومستوى حماية المال العام، مثل تأثير التدخلات الرقابية على استرداد الأموال.

تهدف هذه الأساليب إلى إثبات وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المدروسة، وتمكين الباحث من استنتاج نتائج دقيقة وقابلة للتطبيق.

أدوات الدراسة

سوف تعتمد هذه الدراسة على أدوات بحث كمية تهدف إلى جمع بيانات دقيقة وموضوعية يمكن تحليلها إحصائياً، بهدف تقييم مدى فاعلية قانون النزاهة ومكافحة الفساد في حماية المال العام في المملكة العربية السعودية. وقد تم اختيار أدوات مناسبة تتلاءم مع طبيعة الدراسة وأهدافها، وتُسهل عملية جمع وتحليل المعلومات من العينة المستهدفة.

- الاستبانة المغلقة كأداة رئيسية

تُعتبر الاستبانة المغلقة (Closed-ended Questionnaire) الأداة الأساسية التي سٌستخدم في جمع البيانات الكمية لهذه الدراسة. وسيتم تصميم الاستبانة بحيث تحتوي على مجموعة من الأسئلة المرتبة بشكل منطقي، والتي تقدم للمستجيبين خيارات إجابة محددة مسبقاً (مثل نعم/لا، أو مقياس ليكرت من 1 إلى 5)، لتسهيل عملية الإجابة وتحليل النتائج.

- مميزات الاستبانة المغلقة

- توفر الاستبانة المغلقة بيانات يمكن ترميزها وتحليلها باستخدام البرامج الإحصائية بسهولة، مما يسهل مقارنة الآراء وقياس مدى الاتفاق أو الاختلاف بين أفراد العينة.
- تقلل هذه الأداة من التشتت في الإجابات، وتضمن توحيد المفاهيم بين المستجيبين، وهو أمر مهم في الدراسات التي تسعى إلى استخلاص نتائج دقيقة ومقارنة.
- تسهل على المشاركين الإجابة بسرعة مقارنة بالأسئلة المفتوحة، مما يزيد من معدلات الاستجابة ويخفض من احتمالية وقوع الأخطاء.

- تصميم الاستبانة

سوف تتكون الاستبانة من عدة محاور رئيسية تتعلق بأبعاد الدراسة، ومن أبرز هذه المحاور:

1. أسئلة تقيس مدى معرفة الموظفين والمهتمين بقانون النزاهة ومكافحة الفساد، وفهمهم لأهم بنوده المتعلقة بحماية المال العام.
2. أسئلة تهدف إلى تقييم مدى كفاءة الإجراءات والتدابير التي تتخذها هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، وكيف ينعكس ذلك على الحد من الفساد المالي.
3. أسئلة تتناول العوامل التي قد تعيق تطبيق القانون أو تحد من فعالية جهود مكافحة الفساد، سواء كانت تنظيمية أو إدارية أو اجتماعية.
4. أسئلة تقيس مدى تأثير تطبيق القانون على تحسين الشفافية، وتقليل الهدر المالي، وحماية المال العام.

- إجراءات بناء أداة الاستبانة

سوف يتم اتباع منهجية علمية دقيقة في بناء الاستبانة لضمان صحتها وثباتها، وذلك من خلال الخطوات التالية:

- الاعتماد على نماذج استبانات مشابهة تم استخدامها في دراسات مكافحة الفساد وحماية المال العام، لتحديد البنود المناسبة.
- صياغة الأسئلة بشكل واضح وبعيد عن التعقيد اللغوي أو الغموض، مع مراعاة الملاءمة الثقافية والاجتماعية للسياق السعودي.
- سيتم عرض الاستبانة على مجموعة من الخبراء في مجال القانون والرقابة ومكافحة الفساد لإبداء ملاحظاتهم، وإجراء تعديل وفقاً لملاحظاتهم لضمان صلاحية المحتوى.

- اختبار سيتم تطبيق الاستبانة على عينة صغيرة من المستجيبين لاختبار وضوح الأسئلة وثبات النتائج، ومن ثم إجراء التعديلات النهائية قبل التطبيق الشامل.

حدود الدراسة

- أولاً: الحدود البشرية

تقتصر هذه الدراسة على تحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بجهود هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية، والممارسات الرقابية الصادرة عن الجهات الحكومية ذات الصلة بحماية المال العام. كما تشمل الدراسة المسؤولين والموظفين الحكوميين الذين وردت أسماؤهم في القضايا المتعلقة بالفساد المالي خلال فترة الدراسة، إلى جانب الجهات الرقابية والقضائية التي تتعامل مع هذه القضايا. ولا تشمل الدراسة الأفراد أو الجهات الخاصة التي لا تدخل ضمن نطاق الإدارة العامة أو الهيئة الرقابية.

- ثانياً: الحدود الزمنية

تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من عام 2019 حتى عام 2024، وذلك لمتابعة أحدث البيانات والتطورات المتعلقة بجهود مكافحة الفساد وحماية المال العام، وتحليل مدى تأثير القوانين والأنظمة التي صدرت أو تم تعديلها خلال هذه الفترة. وتم اختيار هذه الفترة الزمنية لكونها تتزامن مع دخول عدة إصلاحات وتشريعات حديثة، ولتوفر بيانات حديثة كافية تدعم البحث.

- ثالثاً: الحدود المكانية

تقتصر الدراسة على المملكة العربية السعودية، مع التركيز على المؤسسات والجهات الحكومية المعنية بحماية المال العام، سواء على المستوى المركزي (الوزارات، الهيئات، الجهات الرقابية) أو على المستوى المحلي (الإدارات الحكومية، الجهات الخدمية، المجالس المحلية). ولا تشمل الدراسة أي بيانات أو حالات من خارج حدود المملكة.

- Ahmed, S. Z. (2021). An Evaluation of the Anti-Fraud Regime in Saudi Arabia from the Islamic Shariah Perspective. Retrieved from https://www.researchgate.net/profile/Syed-Ahmed-16/publication/354971492_An_Evaluation_of_the_Anti-Fraud_Regime_in_Saudi_Arabia_from_the_Islamic_Shariah_Perspective/links/61603211e7993f536ca53cbc/An-Evaluation-of-the-Anti-Fraud-Regime-in-Saudi-Arabia-from
- Al-Ghamdi, M. M. (2024). The Role of Financial Oversight in Enhancing the Efficiency of Public Spending in the Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/383619759_The_Role_of_Financial_Oversight_in_Enhancing_the_Efficiency_of_Public_Spending_in_the_Kingdom_of_Saudi_Arabia
- Ali, N. B. (2023). The Effect of Environmental, Social, and Governance (ESG) Disclosure on the Profitability of Saudi-Listed Firms: Insights from Saudi Vision 2030. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/17/7/2977>
- Al-Qahtani, S. (2023). The Role of the Legal Frameworks in Attracting Foreign Investments: The Case of Saudi Arabia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/369435493_The_Role_of_the_Legal_Frameworks_in_Attracting_Foreign_Investments_The_Case_of_Saudi_Arabia
- Alshalan, A. (2017). Corrupt Practices in Saudi Arabia: An Analysis of the Legal. Retrieved from <https://www.repository.law.indiana.edu/etd/45/>
- Barafi, J. (2022). ANTI-CORRUPTION MECHANISMS: A STUDY IN THE LIGHT OF INTERNATIONAL LAW AND NATIONAL REGULATION. Retrieved from https://d1wqtxts1xzle7.cloudfront.net/95545426/jgrv11i4siart3-libre.pdf?1670708789=&response-content-disposition=inline%3B+filename%3DAnti_corruption_mechanisms_A_study_in_th.pdf&Expires=1756312819&Signature=cUO-eFpOe6ZaF9ANlwksSsB6PkzTKYnq8tZeRuw-VWBDtql
- Clark, R. (2018). Bridging funding gaps for climate and sustainable development: Pitfalls, progress and potential of private finance. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0264837717310049>
- Hamelin, N. (2020). Social marketing and the corruption conundrum in morocco: An exploratory analysis. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0305750X20301194>
- Handoyo, S. (2024). Public governance and national environmental performance nexus: Evidence from cross-country studies. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2405844024166686>
- Hendrastuti, R. (2023). Agency theory: Review of the theory and current research. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/382295479_Agency_theory_Review_of_the_theory_and_current_research
- Irvita, M. (2025). Transparency and accountability in the justice system: Building public trust and justice: The Role of Public Trust in Fair Law Enforcement. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/391411374_Transparency_and_accountability_

in_the_justice_system_Building_public_trust_and_justice_The_Role_of_Public_Trust_in_F
air_Law_Enforcement

Sari, R. (2023). Accountability and Transparency in Public Sector Accounting: A Systematic Review.
Retrieved from

https://www.researchgate.net/publication/382847087_Accountability_and_Transparency_in_Public_Sector_Accounting_A_Systematic_Review

Schreiner, G. (2024). Perceptions of scientific assessment effectiveness. Retrieved from

<https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2211464524001118>

Tarawneh, S. A. (2023). Enhancing The Oversight Role of the Jordanian Audit Bureau in
Safeguarding Public Funds: A Comprehensive Analysis With Emphasis on Cybercrime
Prevention. Retrieved from

<https://cybercrimejournal.com/manuscript/index.php/cybercrimejournal/article/view/255>

Midocean University
College of Management
Master's Degree in Digital Law



**Protecting Public Funds Under the Integrity and Anti-Corruption Law in the Kingdom of Saudi
Arabia: A Quantitative Study**

Student preparation/

Nayef Saeed Al-Aklabi

University Number/

242000356

Supervisor/

Year

2025